

المحاضرة الأولى

مقدمة:

يعتبر الفساد بمختلف أنماطه مسألة تشغل تفكير الباحثين والسياسيين والإداريين والأفراد العاديين على حد سواء.

فالفساد السياسي يعتبر إشكالية قديمة تعود إلى أقدم الحضارات البشرية وبالتالي فالفساد السياسي يعتبر معضلة لا يستثنى منها أي نظام حكم حديث أو معاصر.

بالرغم من أن الفساد قد أصبح ظاهرة مألوفة جدا في إطار المجتمعات المعاصرة، فإن الكثير يتفادى دراسة مثل هذه الإشكالية نظرا لحساسية وخطورة مثل هذه الدراسات.

ولعل مما يذكر أن العالم قد شهد اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة بقضية الفساد وهو ما تبدى من خلال مناقشات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي وتقارير التنمية الدولية إلى جانب جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا الشأن.

واستكمالا لهذه الجهود تأسست منظمات دولية غير حكومية ومن أهمها ما عرف (Transparency international) (منظمة الشفافية الدولية التي أسسها سنة 1993 (بيتر ايجت) أحد كبار المسؤولين السابقين في البنك الدولي وعقدت أول اجتماعاتها في نفس العام مناشدة كلا من الحكومات والشركات التي إنضمت إلى عضويتها بالتوقف عن قبول أو تلقي عمولات أو رشاوي.

ونتيجة لخطورة ظاهرة الفساد تعددت الدراسات التي تناولتها بالفحص والتحليل، وتوصل معظمها إلى نتيجة هامة مفادها أن الفساد يرجع في أحد جوانبه إلى إحتكار القوة من قبل المسؤولين إضافة إلى تدني مستوى الشفافية وتراجع نطاق المساءلة.

ونتناول في هذه الدراسة ظاهرة الفساد.

- تعريف الفساد وأنواعه:

الفساد ظاهرة عالمية تنتشر في كافة المجتمعات على اختلاف درجة نموها السياسي والاقتصادي، الاجتماعي، وتفاقم الفساد على مدى التاريخ وعبر كافة الدول المتقدمة منها

والنامية، وقد كان الإسلام سباقا في الإشارة إلى الفساد وكيفية محاربته وهناك العديد من الآيات الكريمة في القرآن الكريم تشير إلى الفساد نذكر:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ سورة البقرة الآية 10.

﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي

الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ سورة البقرة الآية 27.

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ،

وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ سورة البقرة آ

204-205.

﴿...وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ سورة القصص الآية 77.

وهناك العديد من الآيات التي تشير إلى الفساد وآثاره السيئة في الإسلام والمسلمين..

وحاول علماء الإسلام معالجة ظاهرة الفساد بناء على ما جاء في الكتاب والسنة حتى يتم

الحد من هذه الظاهرة.

ويوجد تعاريف عدة للفساد تختلف فيما بينها وفقا لطبيعة الفساد ومدى شموليته.

عرفت الأمم المتحدة الفساد بأن: «استغلال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص» أما البنك

الدولي فقد عرف الفساد بقوله: «الفساد هو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أو الرسمية من أجل

تحقيق المصلحة الخاصة».

وخلاصة القول إن الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية توجد في كافة دول العالم،

وإن اختلفت في خطورتها من دولة، إلى أخرى، وتتلخص في قيام البيروقراطيين باستغلال

مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة.

والفساد قد يكون كبيرا عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية، كمشروعات البنية التحتية وفي

هذه الحالة يقع عبئه على أفراد المجتمع جميعا كما قد يكون صغيرا عندما يكون مرتبطا

بالموظفين في المراكز الإدارية.

ويكون ضحاياه في هذه الحالة المواطنين الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية للإنجاز.

ومن هذا فإننا سنتناول جريمة الرشوة لخطورتها في المجتمع.

"الرشوة"

لمفهوم الرشوة معان عديدة.

- الرشوة هي "سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية أو استعمال المال لتحقيق المصالح الخاصة". كما عرفها البعض
 - فساد مالي وعمولات غير شرعية ومكافآت غير قانونية.
 - للرشوة مرادفات التشبيه، "الأموال تحت الطاولة، الشكارة، الباي..."
 - ولقد ذكر ابن عابدين رحمه الله- في حاشيته.
- الرشوة وعرفها بانها "هي من يعطي الشخص لحاكم أو غيره ليحكم له أو يحمله على ما يريد".

ولقد نهى الله عز وجل، في أكل أموال الناس بالباطل فقال سبحانه: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ سورة النساء الآية 29.

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة الآية 188.

حديث نبوي شريف رواه أحمد والطبراني: (لعن الله الراشي والمرتشى والرائش)

تمتاز جرائم الفساد في مجملها بكونها من جرائم ذوي الصفة التي لا تقع إلا من شخص يتصف بصفة معينة وهي موظف أو من في حكمه.

الاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

المؤرخة في 2003/10/31

بالنسبة العربية الموظف العمومي

بالفرنسية agent public

يقصد بالرشوة وما في حكمها الاتجار بالوظيفة والإخلال بواجب النزاهة الذي يتوجب على كل من يتولى وظيفة أو وكالة عمومية أو يؤدي خدمة عمومية التحلي به.

- مبحث تمهيدي: صفة الجاني (الموظف العمومي agent public)

عرفت صفة "الجاني" التي تشكل الركن المفترض في جرائم الفساد

الفقرة ب من المادة 2 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20/02/2006 الوقاية بالوقاية من الفساد ومكافحته على النحو التالي:...

وهو تعريف مستمد من المادة 2 الفقرة أ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة في: 2003/10/31 ويختلف تماما عما جاء في الأمر رقم 03/06 ق.أ العام للوظيفة العمومية ويشمل مصطلح الموظف العمومي كما جاء في القانون المتعلق بالفساد أربع فئات نخصها بالدراسة.

أ- دور المناصب التنفيذية والإدارية والقضائية:

يستوي في ذلك أن يكون معينا أو منتخبا، دائما أو مؤقتا، مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر وبصرف النظر عن رتبته أو أقدميته.

1- الشخص الذي يشغل منصبا تنفيذيا: ويقصد به:

رئيس الجمهورية - رئيس الحكومة المعين من قبل رئيس الجمهورية - أعضاء الحكومة.
لا يسأل إلا على جريمة (خيانة عظمى) مسأله جزائيا
المحكمة العليا للدولة عن الجنايات والجناح

2- الشخص الذي يشغل منصبا إداريا: يقصد به كل من يعمل في إدارة عمومية، سواء كان دائما في وظيفته أو مؤقتا، مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر يصرف النظر عن رتبته

أ- العمال الذين يشغلون منصبهم بصفة دائمة:

يقصد بهم الموظفون بالمفهوم التقليدي كما عرفهم القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية وتحديد المادة 4 منه، نجد أن المشرع قد حصر مفهوم الموظف في "كل عون معين في وظيفة عمومية دائمة ورسم في رتبة في السلم الإداري"، وينطبق هذا التعريف على الأعوان الذين يمارسون نشاطهم في المؤسسات والإدارات العمومية.

م 2 ف2: المؤسسات العمومية- الإدارات المركزية في الدولة- المصالح غير الممركزة التابعة لها- الجماعات الإقليمية- المؤسسات ع ذات الطابع الإداري.

م ع ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، م ع ذات طابع علمي تكنولوجي.

وكل مؤسسة عمومية يمكن أن يخضع مستخدموها لأحكام هذا القانون.

العناصر الأساسية التي يقوم عليها تعريف الموظف في ق إ هي أربعة:

أ. صدور أداة قانونية يعين بمقتضاها الشخص في وظيفة عمومية (شكل مرسوم رئاسي -

تنفيذي قرار وزاري أو ولائي أو مقرر صادر عن سلطة إدارية.

ب. القيام بعمل دائم (الاستمرار بحيث لا تنفك عنه إلا بالوفاة أو الاستقالة أو العزل أو التقاعد.

ج. الترسيم في رتبة في السلم الإداري لأبد من رتبة.

د. ممارسة نشاط في مؤسسة أو إدارة عمومية.

من في حكم الموظف:

أولاً: المقصود في ظل قانون الفساد الجديد

ب- من في حكم الموظف "كل شخص آخر معرف بأنه موظف عمومي أو من في حكمه

طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما".

وينطبق هذا المفهوم لاسيما على المستخدمين العسكريين والمدنيين للدفاع الوطني والضباط العموميين.

فأما المستخدمون العسكريون والمدنيون للدفاع الوطني فقد استثنتهم المادة 2 ق أ. ع

للوظيفية العمومية في مجال تطبيقه ويحكمهم الأمر رقم 06-02 المؤرخ في: 2006/02/28

المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين.

أما الضباط العموميون لا يشملهم تعريف الموظف العمومي كما ورد في الفقرتين 1 و2

من قانون مكافحة الفساد ولا ينطبق عليهم تعريف الموظف كما ورد في ق أ و ع.

وبالتالي يتولون وظيفتهم بتفويض من قبل السلطة العمومية ويحصلون الحقوق والرسوم

المختلفة لحساب الخزينة العامة مما يؤهلهم لكي يدرجوا ضمن من في حكم الموظف العمومي.